

عند فان تجز عن الذبح فقد مر حكمة في فصل القربان
 بان صام ثلاثة ايام فيه وسبعة اذ ارجع فان
 صام ثلاثة من شوال فاعتمر اي احرم للعمرة
 لم يجز اي لم يحسب عن الثلاثة والتقييد
 به اتفاق لان المراد انه ان صام ثلاثة ايام من
 اشهر الحج فالحكم لا يختلف اذ اصام فيها قبل الاحرام
 بالعمرة وصح الصوم عن العاجز ويحسب عنها
 لو كان بعد ما احرم بها اي بالعمرة قيل ان
 يطوف وقال الشافعي لا يصام الا بعد الاحرام
 بالحج فاذا اراد المتعمع سوق الهدى احرم
 وساق هديه والسوق افضل من قودها وقد
 بدنته بمزادة او نعل والتقليد جعل الشيء قلاة
 في العنق وهو احب من التجليل وقال الشافعي
 يقلدته يحرم ولا يشعر لانه مكرهه وقال
 يشعر لانه حسن وقال الشافعي سنة والاشعار

وذا بان يرجع الى اهله حلا لا عندها وعند محمد
 ليس من ضرورة صحة الايام كونه حلالا او تمتع
 هو ان يحرم بعمرة من اليقات ويدخل مكة فيطوف
 لها ويسعى بينهما وهما ركنا ويجلق وقال
 مالك لا حلق على المعتمر ويقصر وقد حلفها
 هذا اذا لم يسق مع نفسه هدى التمتع فاما اذا
 ساق فانه لا يتحلل عن احرام العمرة الا بعد الفراغ
 من الحج ويقطع التلبية باول الطواف حين استلم
 الحجر الاسود في اول شوط وقال مالك كما وقع
 ببصره على البيت يقطع التلبية ويقدم مكة بعد
 الفراغ عن العمرة حلا لا ان يحرم بالحج يوم
 التروية من الحرم ويحج ويذبح هذا بيان اخر
 وقت الاحرام اما لو قدمه على هذا اليوم حاز وهو
 افضل كما سيجي في المتن وانما يهدى هذا الابد اول
 يوم يبدا بافعال الحج فلا يجوز تاخير الاحرام